مجلس «مؤسسة البترول» يقر«الميزة الأفضل» للعاملين.. ويوافق على إنشاء منشأة دائمة لاستيراد الغاز المسال

وافق مجلس إدارة مؤسسة البترول في اجتماعه أمس برئاسة وزير النفط هاني حسين والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي على تحديد مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في القطاع النفطي والمتعارف عليها باسم الميزة الأفضل لتصبح شهرا عن قضاء العامل لأول 5 سنوات وشهرا ونصف الشهر عن باقي الفترة التي قضاها في الشركة.
وأوضح مصدر نفطي رفيع المستوى لـ «الأنباء» أن إقرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الميزة الأفضل للعاملين في القطاع النفطي تعتبر انجازا جديدا وميزة إضافية لكافة العاملين في القطاع النفطي، مشيرا إلى أن الميزة الأفضل ستطبق بأثر رجعي من 21 فبراير 2010.
وأكد ان ما توصل اليه الاجتماع جاء بعد التنسيق مع التأمينات الاجتماعية ووزارة الشؤون والعمل وجميع أجهزة الدولة للوصول الى هذا القرار الذي سيحد من رفع القضايا التي يلجأ اليها العاملون ضد المؤسسة وشركاتها التابعة.
وأكد المصدر قرار توجه الكويت الى استيراد كميات اكبر من الغاز المسال من مزودي الغاز العالمية سوف يدفع الكويت الى إنشاء مرافق دائمة لتتناسب مع هذا التوجه.
وذكر المصدر انه تم إقرار مشروع إنشاء منشأة ثابتة لاستقبال الغاز المسال LNG ستكون صوب المصفاة الجديدة بميزانية تقديرية تبلغ 280 مليون دينار لتنفيذ المنشأة وخطوط الأنابيب والخزانات الخاصة بالغاز الطبيعي المسال، مبينا أن شركة البترول الوطنية ستقوم بطرح المناقصات الرئيسية للمشروع خلال المرحلة المقبلة على أن يكون التنفيذ في عام 2014.
وبين أن موافقة مجلس إدارة مؤسسة البترول على منشأة استيراد الغاز شملت أيضا التعرف على خطط قطاع التسويق العالمي لتزويد المنشأة بالغاز المسال بعد الانتهاء من بنائها على أن تطرح العقود التسويقية لاستيراد الغاز على مجلس الإدارة والاتفاق مع قطاع التسويق بشأن عمليات الإمداد خلال موسم الصيف.
وكنتيجة مباشرة لتلك الخطوة، فإن الكويت ستعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر أساسي لعمل محطات توليد الكهرباء عوضا عن الديزل وذلك عقب إنجاز إنشاء تلك المرافق.
من ناحية أخرى، وافق المجلس على ميزانية شركة البترول العالمية للسنة المالية الحالية 2013 / 2014 والتي تم رفع توصية من قبل المجلس بتقليل الخسائر السنوية التي تمنى بها الشركة سنويا مع إيجاد بدائل حقيقة لتعويض الخسائر ووضع الشركة على الطريق الصحيح لتحقيق الربحية خلال السنوات المقبلة، مع الاشارة إلى انه تم إقرار الميزانية التشغيلية لمشاريع الشركة الخارجية مثل مصفاة ڤيتنام والصين وتحديث وتطوير مصفاة روتردام.
وأشار المصدر إلى الانتهاء من ملف ترقيات نواب الأعضاء المنتدبين في القطاع النفطي، حيث تم اعتماد عماد العبدالكريم وناصر الصالح للتسويق العالمي، وأحمد الحمد للشؤون الإدارية وأحمد المضف لقطاع التدريب والتطوير الوظيفي، مبينا أن هناك منصبا لايزال شاغرا في شركة البترول الوطنية.

● أحمد مغربي

الحكومة البحرينية تدفع «زين البحرين» إلى طرح 15٪ من أسهمها للاكتتاب العام

المنامة ـ كونا: قرر مجلس الوزراء البحريني امس دفع شركة «زين البحرين» الى طرح 15٪ من اسهمها للاكتتاب العام بعد ان اجلت هذه العملية عدة مرات بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة.
وقالت الناطقة الرسمية باسم الحكومة البحرينية سميرة رجب في مؤتمر صحافي عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء امس ان الحكومة البحرينية «منحت الشركة سابقا ست فرص اجلت بموجبها ادراج اسهمها للاكتتاب العام».
وأوضحت الوزيرة رجب ان مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي كلف وزارة الدولة لشؤون الاتصالات بالتواصل مع شركة زين البحرين للبدء في طرح 15٪، مشددة على ان عملية طرح الاسهم وإدراجها في الاسواق المالية «عملية ايجابية».

النقي: الشركات المنبثقة من «أوابك» حققت نتائج جيدة وتطوراً إيجابياً

أكد الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) عباس النقي ان معظم الشركات المنبثقة عن المنظمة حققت على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت ببعضها نتائج جيدة وتطورا إيجابيا.
وأشار النقي في كلمته خلال افتتاح الملتقى الثاني والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز الذي تنظمه «اوابك» ويستمر حتى 11 الجاري الى ان تلك الشركات عاقدة العزم على الاستمرار في هذا المنحى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أنشئت من أجلها.
وأعرب النقي عن أمله في ان تتطور مسيرة العمل العربي المشترك وتزدهر، مبينا ان ذلك لن يأتي إلا في إطار مناخ سياسي واقتصادي عربي مستقر وسليم يحفز على التضامن والازدهار الاقتصادي.
وأوضح ان منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول انشئت بتاريخ 9 يناير 1968 كمنظمة عربية إقليمية متخصصة ذات طابع دولي وذلك بموجب اتفاقية تم توقيعها في مدينة بيروت من قبل حكومات الدول الأعضاء المؤسسين لها وهي المملكة العربية السعودية والكويت والمملكة الليبية آنذاك (دولة ليبيا حاليا) وتم اختيار الكويت لتكون مقرا للمنظمة.
واضاف: وانضمت سورية والعراق إلى عضوية المنظمة في عام 1972 ومصر عام 1973 كما انضمت في عام 1982 الجمهورية التونسية إلى عضوية المنظمة لكنها ولظروف خاصة بها تقدمت في عام 1986 بطلب الانسحاب من المنظمة إلا أن مجلس الوزراء رأى تأجيل انسحابها للفترة التي ترغب فيها تاركا لها الباب مفتوحا لإعادة تفعيل عضويتها دون الدخول في إجراءات الانضمام كعضو جديد.
واشار الى انه ينضوي تحت لواء «أوابك» الآن عشر دول فاعلة بالإضافة إلى تونس ويمثل تعداد سكانها مجتمعة حوالي 65٪ من سكان الوطن العربي وتحظى بامتلاك أكبر قسط من ثرواته فإنتاجها من النفط الخام يمثل أكثر من 30٪ من مجموع إنتاج النفط في العالم و16,2٪ من الغاز الطبيعي المسوق ولديها حوالي 56٪ من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم.
وافاد بأن دول «اوابك» وهي بهذا الوضع تشكل مجموعة إقليمية تمتلك الكثير من عناصر التجانس والتكامل وتتوافر لديها مجموعة من المميزات الاقتصادية والبشرية والجغرافية المتكاملة التي يمكن لثرواتها من النفط والغاز أن تشكل الدعامة الأساسية المشتركة التي تحقق لها مجتمعة قدرا كبيرا من التنمية والتطور.
واستعرض النقي في كلمته انجازات «اوابك» على مدار السنوات الماضية والمواقف التي عاصرتها على الصعيدين السياسي والفني ومنها ظروف تاريخية صعبة أعقبت الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1967، مشيرا الى الروابط التقليدية والتاريخية التي تجمع بين الدول العربية.
وتناول النقي في كلمته التعريف بالهيكل التنظيمي لـ «اوابك» واداراتها المختلفة ومهام كل ادارة واهتمامات المنظمة وعلاقاتها العربية والدولية والمجالات التي تتعاون فيها مع جهات اخرى.
وحول المشروعات المشتركة بين دول المنظمة، افاد النقي بأنه وتحقيقا للأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة وإدراكا لأهمية استثمار الموارد البترولية للدول الأعضاء استثمارا اقتصاديا متنوعا في مشاريع إنتاجية وإنمائية تتوافر لها مقومات الحياة والازدهار ومد جسور التعاون بين الدول الأعضاء بادرت المنظمة منذ السنوات الأولى لتأسيسها إلى إنشاء مشروعات مشتركة يرتبط نشاطها بقطاعات حيوية في الصناعة البترولية وتباشر عملها بصفة مستقلة من خلال جمعياتها العمومية ومجالس إدارتها.
ولفت الى ان من اهم المشروعات المنبثقة عن المنظمة الشركة العربية البحرية لنقل البترول والتي تأسست في مايو 1972 ومقرها الكويت برأسمال مصرح به قدره 500 مليون دولار، موضحا ان أغراضها حددت في القيام بجميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية وذلك لسد الفراغ في قطاع نقل تلك المواد.
واشار الى ان من تلك المشروعات الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (آسري) والتي اسست في ديسمبر عام 1973 برأسمال مصرح به حاليا قدره 340 مليون دولار ورأس المال المدفوع 170 مليون دولار ومقرها مملكة البحرين بالإضافة الى الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) التي تأسست في سبتمبر 1974 برأسمال مصرح به قدره 21,2 مليار دولار ورأسمال مدفوع قدره 400 مليون دولار تم رفعه إلى 550 مليون دولار عام 2003 ومقرها مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية.

● أحمد مغربي

على هامش افتتاح منتدى «استثمر في البحرين»

الغانم: البحرين أثبتت قوة وجودة مركزها المالي خلال الأزمة المالية العالمية

ضرار الغانم

الوفد البحريني مستعرضا انجازات بلاده (سعود سالم)

أكد عضو مجلس الادارة في غرفة تجارة وصناعة الكويت ضرار الغانم أن مملكة البحرين أثبتت قوة وجودة مركزها المالي خلال الأزمة المالية حيث حافظت على مكانتها ومؤسساتها فيما يخص القطاع المصرفي والخدمات المالية خاصة.
وأضاف في كلمته مع الوفد البحريني خلال منتدى «استثمر في البحرين» الذي استضافته غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس أن البحرين تشهد تقدما وتطورا كبيرا يواكب التطور العالمي للاقتصادات الدولية وخصوصا الخدمات المالية والمصرفية التي أخذت البحرين فيها مكانتها بالمنطقة.
وأشار إلى أن المستثمر الكويتي يهتم كثيرا بالبحرين ويهمه التعرف على الخدمات التي تقدمها له المملكة في كل المجالات الاستثمارية المختلفة وكذلك فيما يخص التشريعات، مؤكدا على أهمية البحرين بالنسبة للكويتيين والتي تعد من بين الدول الجاذبة للمستثمر الكويتي نظرا لتقارب المكان والعادات والتقاليد، فضلا عن التسهيلات الاستثمارية التي تقدم لهم.
من جانبه، قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين ورئيس وفد بلاده عبدالحميد الكوهجي ان منتدى «استثمر في البحرين» يجسد الرغبة الأخوية الجادة بين البلدين الشقيقين في تطوير العلاقات الاقتصادية القائمة بينهما ومواصلة تعزيزها من خلال اقامة وتأسيس المزيد من المشاريع المشتركة بينهما سواء بين القطاع العام أو الخاص أو بينهما معا، مشيرا إلى أن ما يميز المنتدى المنتدى هو أنه يتزامن مع انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين.
واستعرض الكوهجي بعض المؤشرات التي تعكس طبيعة وبيئة مناخ الاستثمار ومدى جاذبية البحرين لقطاع الأعمال والتي أوردتها وتوردها التقارير والاحصاءات الاقليمية والعربية ومنها أن البحرين تحتل المرتبة التاسعة على المستوى العربي ودول غرب آسيا في جذب الاستثمارات الخارجية والمضيفة للاستثمارات المستوردة خلال الخمس سنوات الماضية، كما احتلت المرتبة السابعة في مجال الحرية الاقتصادية وذلك حسب تقرير فريزر كما أنها ضمن 7 دول عربية استحوذت على نسبة 82٪ من اجمالي الاستثمارات العربية البينية المتراكمة خلال الـ 15 سنة الماضية، أيضا بلغ حجم الاستثمارات المتراكمة في المشاريع الصناعية من عام 2007 وحتى نهاية ديسمبر 2011 حوالي 4 مليارات دولار، فضلا عن أنها احتلت المرتبة الرابعة عربيا بالنسبة للاستثمار الاجنبي غير المباشر وبقيمة 11,4 مليار دولار حتى نهاية 2010، كما شهدت البحرين قفزة هائلة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاوزت نسبتها 400,6٪ في معدل نموها بين عامي 2010، 2011 فقط، مضيفا أن البحرين لاتزال تشهد حركة تجارية نشطة حيث بلغ عدد الشركات المسجلة خلال الثلاثة فصول الأولى من 2012 بمركز المستثمرين 1053 شركة برؤوس أموال مستثمرة بلغت 80 مليون دينار بحريني.
بدوره، أكد مدير إدارة تطوير الأعمال في مجلس البحرين للتنمية حسين بن رجب أن الاقتصاد البحريني هو الأكثر تنوعا والاقل اعتمادا على النفط والغاز بين دول الخليج، مشيرا إلى أن القطاع الأساسي المساهم في الدخل هو القطاع المالي والمصرفي بالاضافة إلى القطاع الصناعي موضحا ان الناتج المحلي للدولة بلغ 26 مليار دولار في 2012 حيث حصلت على المركز 12 في تصنيفها على أنها الاقتصاد الأكثر مرونة بين الدول.
وأضاف أن الدولة حرصت على تطوير الاتفاقيات التجارية حيث وصلت إلى 120 اتفاقية من اهمها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.
وبيّن أن المستثمر الأجنبي يستطيع الاستثمار في 96٪ من الانشطة داخل البحرين وقد تزيد هذه النسبة للخليجيين كما أنه يستطيع تملك المشروع بالكامل دون شريك محلي وفي أي مكان بالدولة موضحا أن النظام الضريبي فيها هو الافضل في العالم حيث لا توجد ضريبة دخل على الافراد أو الشركات.
من جهة أخرى، أوضح مدير التنمية الصناعية في وزارة التجارة والصناعة البحرينية عبدالعزيز الكعبي أن دور الاستثمارات الكويتية وخاصة في القطاع الصناعي حيوي واستراتيجي وبناء وتعكسه الأرقام والحقائق، مؤكدا على أن المستثمرين الكويتيين هم اكثر المستثمرين الخليجين بالبحرين خاصة في القطاع الصناعي.
ولفت إلى أن بيت التمويل الكويتي يعتبر أكبر مطور عقاري داخل البحرين وهو شريك استراتيجي في التنمية هناك وخاصة في منطقة سترة الصناعية حيث يعتبر أحد أسباب نجاحها ورفع دخلها إلى 450 مليون دينار بحريني سنويا.
وفي السياق نفسه، قال رئيس التخطيط في منطقة البحرين اللوجيستية الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة أن هناك توجها للشركات لتعزيز المنطقة الشرقية المشتركة بين البحرين والكويت والعراق وهي ما يطلق عليها شمال الخليج، مؤكدا أن البحرين تحتل المركز الثاني من ناحية الخدمات اللوجيستية.
وأضاف ان الحكومة حرصت على تطوير الخدمات اللوجيستية كثيرا سواء في المجال الجوي من خلال تطوير طيران الخليج وكذلك البري والبحري مثل جسر الملك فهد وجسر البحرين وقطر، مضيفا أن ميناء خليفة بن سلمان هو من اسرع الموانئ في التخليص وكذلك لديه طاقة استيعابية كبيرة فضلا عن قلة التكلفة فيه.

● عبدالرحمن خالد

الكوهجي: قفزة هائلة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البحرين تجاوزت نسبتها 400,6٪

رجب: الاقتصاد البحريني الأكثر تنوعاً والأقل اعتماداً على النفط والغاز بين دول الخليج

الكعبي: المستثمرون الكويتيون أكثر المستثمرين الخليجيين بالبحرين خاصة في القطاع الصناعي

آل خليفة: الحكومة حرصت على تطوير الخدمات اللوجيستية سواء الجوية أو البرية أو البحرية

«الخليج للتأمين» ترعى مركز دراسات الخليج بالجامعة الأميركية

من اليمين: هند النقيب وخالد مشاري السنعوسي وإيمان العوضي

أعلنت شركة الخليج للتأمين دعمها ورعايتها لفعاليات منتدى الدراسات الخليجية 2013 الذي أقامه مركز دراسات الخليج في الجامعة الأميركية في الكويت تحت عنوان (المدن الخليجية: المساحات، المجتمع، الثقافة) خلال الفترة بين 22 و24 من شهر مارس الماضي.
ويهدف المنتدى الذي يسعى مركز دراسات الخليج إلى إقامته بشكل سنوي لاستقطاب كبار الخبراء والباحثين في منطقة الخليج ومن مختلف أنحاء العالم لمناقشة الأبحاث الخاصة بالمنطقة ومجال الدراسات الخليجية.
وقال مدير إدارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين في شركة الخليج للتامين خالد السنعوسي «يسرنا في الخليج للتامين دعم هذا المؤتمر الأكاديمي الدولي الذي ينظمه مركز دراسات الخليج في الجامعة الأميركية في الكويت».
إذ إن إستراتيجية الشركة تقوم على تشجيع مشاريع المسؤولية الاجتماعية ولذلك نرى أهمية رعايتنا لهذا المنتدى.
واستضاف منتدى هذا العام كبار الخبراء من الكويت ومنطقة الخليج والعالم للمشاركة في حلقات نقاشية تشمل مختلف الموضوعات المتعلقة بقضايا التمدن والتحضر في الخليج وشبه الجزيرة العربية.

«الأولى للوقود» تشغل محطة كبد كثاني محطة نموذجية

قامت شركه الأولى لتسويق الوقود بتشغيل محطة كبد ثاني محطاتها بالنموذج الجديد والتي تم افتتاحها بالثاني عشر من أكتوبر لسنة 2012 بعد محطة غرب مشرف نظرا للطلب المتزايد على منتجاتها وخدماتها المتكاملة، فالمحطة تقوم بتوفير جميع منتجات الوقود الممتاز ـ الخصوصي ـ ألترا 98 ـ ديزل ـ كيروسين مع وجود خدمة صيانة السيارات وغسيل السيارات الصديق للبيئة (Geowash) وتمتاز هذه المحطة النموذجية بوجود مستثمرين استراتيجيين يعملون فيها على مدار الساعة ومنها سوق مركزي ومطعم وجبات سريعة.
وتقع المحطة بموقع إستراتيجي يقع مقابل جمعية كبد مما يتيح لمرتادي منطقة كبد والعاملين بها سهولة الوصول إليها والتمتع بخدماتها المميزة وتهدف الأولى من خلال محطة كبد النموذجية إلى تقديم خدمات متطورة نوعية في منطقة كبد للعملاء وخطوة التطوير هذه نقلة نوعية للشركة، حيث غيرت المفاهيم التقليدية لمحطات الوقود ولم تعد الخدمة فيها مقتصرة فقط على تقديم الوقود بأنواعه، وانما توسعت لتشمل خدمات كفيلة تضمن قضاء جميع احتياجات العملاء من مكان واحد بهدف توفير الوقت والجهد عليهم.
والجدير بالذكر أن محطة كبد تعمل على مدار الساعة وذلك لضمان تلبية حاجة العملاء ولخدمتهم بشكل أفضل وقد تم بناء محطة كبد النموذجية، وفقا لأحدث التصاميم وقامت «الاولى» باستخدام أحدث معايير الأمن والسلامة في المحطة منها نظام استرجاع الأبخرة ومراقبة جميع ارجاء المحطة بكاميرات تسجيل.
أما بالنسبة لخدمة غسيل السيارات (Geowash) فهي تضيف قيمة فعالة على خدمات محطات الأولى لتسويق الوقود ويوفر هذا النظام تكنولوجيا مبتكرة لغسيل السيارات عبر استخدامه مواد كيمائية صديقة للبيئة وقابلة للتحلل.
وقد تم استلهام مبدأ التنظيف Geowash من الحاجة الملحة للحفاظ على البيئة، خصوصا ان هذا النظام بيئي، ولا يستخدم سوى 3 ليترات فقط من المياه خلال الغسلة الواحدة ويضمن عدم حصول أي خدوش لطلاء السيارة، كما يستخدم مكونات خاصة لازالة الأوساخ وتلميع الألوان وحماية السيارة من الأشعة فوق البنفسجية ومن التلوث والغبار وغيرها.
وتعليقا على الطلب المتزايد من العملاء على محطة كبد النموذجية صرح السيد مازن الخطيب ـ رئيس قسم تطوير الأعمال والتسويق ـ قائلا: « تم بناء محطة كبد لتناسب احتياجات مرتادي هذه المنطقة، وتقدم لهم الخدمات الضرورية وتم تشغيلها بأحدث النظم الحديثة وتنفيذا لإستراتيجية الشركة في التوسع والانتشار في جميع مناطق البلاد وتلبية للطلب المتزايد على خدماتنا ومنتجاتنا وقد لاقت المحطة استحسان سكان ومرتادي منطقة كبد والمناطق المجاورة لما توفر لهم من خدمات.

عمليات «البترول العالمية» في الكويت وأوروبا تحوز اعتماد شهادة الآيزو

احدى محطات الوقود التابعة لشركة البترول العالمية

أعلنت شركة البترول العالمية انه جاء في تقرير المراقب الخارجي لشركة البترول الكويتية العالمية أنه« تم تصنيف الشركة بين الأفضل في مجال الالتزام الاداري و«إعادة شراء» من الموظفين، ان الدافع القوي لاستخدام هذا النظام هو تحقيق الاستمرارية في التطور».
وحازت عمليات شركة البترول الكويتية العالمية في الكويت وأوروبا اعتماد شهادة الآيزو 9001:2008 لعدة سنوات، ولكن بوجود النمو الكبير في التنظيمات فيما يتعلق بنظم إدارة الجودة، فقد أصبحت عملية التدقيق أكثر تعقيدا وصرامة.
ان مراقب التدقيق هذا يعد الأول للتنظيم منذ إعادة التأهيل للمكتب الرئيسي بالكويت في عام 2012.
إن تدقيق «الفحص الطبي» يعقد سنويا في الفترة ما بين الحصول على الاعتماد والتجديد المقبل.
وصرح رئيس شركة البترول الكويتية العالمية حسين إسماعيل قائلا: «إن هذه النتيجة نتاج عن العمل الجاد والجهد الكبير الذي قام به موظفو وإدارة شركتنا، بالإضافة إلى تفاني ممثلي إدارة الجودة (MRQs).
إن هذه العبقرية والعقلية في فريق العمل تضمن أن نظم الجودة والإجراءات المتبعة جزء لا يتجزء من الطريقة والأسلوب المتبع في إدارة أعمالنا».
كما جاء في تقرير المراقب من خلال مع TUV، قائلا: «إن شركة البترول الكويتية العالمية تستخدم تكنولوجيا مبهرة والتي أظهرت مؤخرا نتائجها بفوائدها الحقيقية الرائعة من خلال زيادة الكفاءة، والحد من البيروقراطية السلبية وتحقيق التقدم في عمليات اتخاذ القرار ضمن نظام إدارة الجودة».